

التوجيه النحوي لابن الشَّجَرِي (٥٤٢ هـ) في كتب المفسرين

أ.د. هاشم جعفر الموسوي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ.م.د. جبار اهليل زغير

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة:

يدرس هذا البحث التوجيهات النحوية التي نقلها المُفسِّرون عن هبة الله بن الشجري، ذلك العالم النحرير الذي ينحدر من أسرة علوية شريفة. ذاع صيته في بغداد واشتهر فيها ، فدرّس النحو سنين طويلاً، ودرّس عليه فيها أكابر العلماء ، وألّف فيها مصنّفات عدّة، أشهرها كتاب الأمالي النحوية، وقد ضمّنه الكثير من التوجيهات النحوية لتراكيب النصوص القرآنية، سواء ما تعلّق منها بالدلالة النحوية، أو ما تعلّق منها بمسائل الصنعة النحوية .

وقد استقرى الباحثان جملةً سالحةً من هذه التوجيهات التي انتفع منه المفسرون فنقلوها بنصّها أو بمعناها ، وبأدلتها التامة، أو أنّهم اقتصروا منها على ما ظنّوا أنّه كافٍ في إثبات رأي ابن الشجري. ثمّ حقّقوا تلك النقول تحقيّقاً وافياً من حيث نسبتها إلى أوائل القائلين بها ، أو إثبات انفراد ابن الشجري بالتوجيه المنقول ، ومن حيث استقصاء أدلة المسألة المدروسة بموازنة النصّ المنقول عند المفسرين بنصّ ابن الشجري في الأمالي ، وما أثبتته المفسرون والنحويون من أدلّة في المسألة نفسها. ثمّ مفاتشة ذلك كلّه بما تجمّع لدى الباحثين من استدلالات نحوية.

وقد انتظمت هذا التوجيهات في البحث بحسب التسلسل الزمني لكتب المفسرين الذين نقلوها .

SUMMARY

This research examines the grammatical opinions that the commentators have transmitted about the deceased IBN AL SHAJARI he is one of the most prominent grammarians of his time he descends from an honorable upper family . he was known in Baghdad and studied grammar for many years.

The most famous books written by the(Amali)which contains many opinions in the texts of the Quran and its composition . especially grammatical significance

The two researchers studied a group of opinions that benefited AL – QURTUBI ,IBN TAYEB ABI- HAYYAN and they insisted on their validity or proportion .the opinions were organized in chronological order.

سيرة ابن الشجري: (١)

هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة بن محمد بن عبد الله بن حسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) العلويّ الحسنيّ، يُكنّى بابن الشجريّ، وبأبي السّعادات، واختلف في اشتهاه بابن الشّجريّ، إذ يرى ياقوت الحمويّ أنّه نُسب إلى بيت الشجريّ من قبل أمّه، وقيل: نسبة إلى شجرة، قرية من أعمال المدينة، وتبعه في ذلك السيوطي، ويقول ابن خلكان: لا أدري إلى مَنْ ينتسب، هل نسبته إلى القرية أو إلى أحد أجداده كان اسمه شجرة، فشجرة اسم رجل، سمّت به العرب، فلعلّ أحد أجداده اسمه شجرة، على حين ذكر الأمين العاملي أنّ ياقوتاً والسيوطي قد وهما في ذلك. ويُلقّب بضياء الدين، وبالعلامة، وبالشريف. (٢)

ولم تحدد كتب التراجم المتقدمة مكان ولادته، غير أنّهم ذكروا تاريخها في رمضان سنة خمسين وأربعمئة. (٣) سكن بغداد لذلك لُقّب بالبغداديّ، طال عمره، وكثُر تلاميذه، وولي نقابة الطالبين بالكرخ، وهو منصب ديني رفيع يكون لمن يتولاه رعاية شؤون أتباعه وتقسيم الأموال عليهم، درّس النحو والأدب ببغداد سنين طويلاً، وتوفّي فيها في منتصف القرن السادس الهجري.

كان أبو السّعادات عالماً بارعاً، له معرفة بالأنساب، قال فيه كمال الدين عبد الرّحمن بن مُحمّد الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ((شيخنا أبو السّعاداتِ كان فريّد عصره، ووحيد دهره في علم النّحو، أنحى مَنْ رأينا، وأجزر مَنْ شاهدنا مِنْ حذّاقهم وأكابرهم، وعنه أخذت النّحو، وكان تامّ المَعْرِفة باللُّغة)). (٤) وترجم له ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) بقوله: ((كان إماماً في النحو واللُّغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، كامل الفضائل، متضلّعاً من الآداب، صنّف فيها عدّة تصانيف)). (٥) وقال فيه السيوطي (ت ٩١١هـ): ((كان أوحدَ زمانه، وفرّدَ أوّنه في علم العربيّة ومَعْرِفة اللُّغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، متضلّعاً من الأدب، كامل الفضل)). (٦)

من أشهر أساتذته: يحيى بن محمد ابن طباطبا العلويّ (ت ٤٧٨هـ) ، و علي بن فضال المُجاشعيّ

(ت ٤٧٩هـ)، ويحيى بن علي الخطيب التّبريزيّ (ت ٥٠٢هـ) . (٧)

ومن أبرز تلاميذه: عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، ، وعبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (٨)

ومن أشهر مؤلفاته: الأمالي الشجرية، والحماسة الشجرية، ومختارات شعراء العرب، ومنظومة ابن الشجري، والانتصار، وشرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح على كتاب اللمع لابن جني. وكان ينظم الشعر ولكن لم يبق من شعره سوى مقطوعتين قصيرتين في (٥) أبيات وكذلك (١٦) بيتاً من قصيدة في مدح الوزير نظام الدين أبي النصر المظفر. (٩)

تُوفِّي ابن الشجري في السادس والعشرين من رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمسمئة، ودُفِنَ بداره في كرخ بغداد. (١٠)

توجيهات ابن الشجري في كتب التفسير:

الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)

ذكر القرطبي توجيهات متعددة لابن الشجري في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) (١١)، ومن

تلك التوجيهات:

التوجيه الأول:

قل القرطبي عن ابن الشجري توجيهاً للمعنى في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (١٢)، وفيه يوجه ابن الشجري مطابقة لفظ الأفراد في (الذي) للجمع في (بنورهم، وتركهم)، قال: ((قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ هِبَةُ اللَّهِ بِنُورِهِمْ)) وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَأْتِي بِالْجَمْعِ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ، كَمَا قَالَ:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وَقِيلَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ (١٣): إِنَّهُ بِهِذِهِ اللَّعْنَةِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي)، قِيلَ: الْمَعْنَى: كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْفَدُوا، وَلِذَلِكَ قَالَ: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)، فَحَمَلَ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الْوَاحِدِ، وَآخِرَهُ عَلَى الْجَمْعِ... وَقِيلَ: إِنَّمَا وَحَدَّ (الَّذِي، وَ اسْتَوْفَدَ) لِأَنَّ الْمُسْتَوْفَدَ كَانَ وَاحِدًا مِنْ جَمَاعَةٍ تَوَلَّى الْإِقْيَادَ لَهُمْ، فَلَمَّا ذَهَبَ الضُّوءُ رَجَعَ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً فَقَالَ "بِنُورِهِمْ" ((١٤)) ونلاحظ أنّ ابن الشجري يوجه إشكال الأفراد والجمع في الآية بتوجيهين:

أحدهما: على سَمَتِ كلام العرب، ذلك أنّ القرآن الكريم نزل بلغة العرب وكلمهم بكلامهم، فلا غرابة أن نجد استعماله اللغوية تجري على شاكلة ما اعتادوا وألفوا، وعلى ذلك يستشهد ابن الشجري

بشاهد شعري ورد فيه المطابقة بين (الذي، ودمائهم، هم القوم، كل القوم)، ثم يعرض لأمثلة في التعبير القرآني تناظر الاستعمال اللغوي للآية المذكورة.

والتوجيه الآخر: أن لا مطابقة بين (الذي، و بنورهم)، لأن مستوقد النار واحد منهم، أما ذهاب النور فشملمهم جميعاً، فكان التعبير على حقيقته مقصوداً به الأفراد في أوله والجمع في آخره.

ولعل هذا المعنى أوفق من سابقه، ففيه من دقة التعبير وملائمته لحال المثل المضروب ما لا يخفى إذ لا مقصد في اجتماع مجموعة لاستيقاد النار، فضلاً عن دلالاته الظاهرة في ضرب المثل، فهؤلاء لم يستتبروا من الإيمان إلا بأثر قليل، سرعان ما انطفئ، فعادوا إلى نفاقهم.

التوجيه الثاني:

انتفع القرطبي من توجيهات ابن الشجري في مسائل الإعراب، فنقل عنه إعراب (ما حُرِّمَ) و(ألا تُشركوا) في قوله تعالى: **قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً...** ^(١٥) فقال: ((قال ابنُ الشَّجَرِيِّ... فَإِنَّ عَلَّقْتَ (عَلَيْكُمْ) بِ (حَرَّمَ) فَهُوَ الْوَجْهُ، لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبَصْرِيِّينَ. وَإِنْ عَلَّقْتَهُ بِ (أَتْلُ) فَجَيِّدٌ لِأَنَّهُ الْأَسْبَقُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكُوفِيِّينَ، فَالْتَّقْدِيرُ فِي هَذَا الْقَوْلِ: أَتْلُ عَلَيْكُمْ الَّذِي حَرَّمَ رَبِّيَ (أَلَّا تُشْرِكُوا): فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِنْتَقْدِيرِ فَعَلٍ مِنْ لَفْظِ الْأَوَّلِ، أَيِ أَتْلُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا، أَيِ أَتْلُ عَلَيْكُمْ تَحْرِيمَ الْإِشْرَاكِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِمَا فِي (عَلَيْكُمْ) مِنَ الْإِعْرَابِ، وَتَكُونُ (عَلَيْكُمْ) مُنْقَطِعَةً مِمَّا قَبْلَهَا، أَيِ عَلَيْكُمْ تَرَكَ الْإِشْرَاكِ، وَعَلَيْكُمْ إِحْسَاناً بِالْوَالِدِينَ، وَأَلَّا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَأَلَّا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ. كَمَا تَقُولُ: عَلَيْكَ شَأْنُكَ، أَيِ الزَّمِ أَنْكَ. وَكَمَا قَالَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ ^(١٦). قَالَ جَمِيعُهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ)). ^(١٧)

يوجه ابن الشجري مسألتين في الإعراب هنا : تتعلق أولهما بباب تعلق شبه الجملة (عليكم) إما بالفعل (حَرَّمَ) ، على رأي البصريين ، وهو الوجه الأرجح عنده، لقرب الفعل من متعلقه، وإما بالفعل (أتْلُ) ، على رأي الكوفيين، وهو وجه جيد أيضاً يستحسنه ابن الشجري، على الرغم من بعده عن متعلقه وانفصاله عنه بفواصل، ذلك أن دلالة الآية لا تمنعه. وابن الشجري في هذا التوجيه وأمثاله لا يخفي استساغته آراء الكوفيين وقبوله إياها وحملها على أوجه حسنة في الإعراب والمعنى ، ولربما كان اطلاع الواسع على أمالي ثعلب ، باعثاً له على وجهة رأي الكوفيين. ^(١٨)

أما المسألة الأخرى فهي إعراب (ألا تُشركوا) ، وقد وهم القرطبي في نقله عن ابن الشجري أنه ينصبها بعامل مقدر من لفظ الفعل المذكور بتقدير : أتُّل عليكم ما حُرِّم، وأتُّل عليكم أن لا تشركوا ، إذ لم يذكر ابن الشجري هذا الوجه في إعراب الآية الكريمة ، في ما نقل عن غيره، وفي ما استنبطه هو من وجهين إعرابين ، وتفصيل ذلك يتضح في الآتي:

١. نقل ابن الشجري عن المعربين وجهين هما : إعراب (ألا تشركوا) بدلاً من (ما) في (ما حُرِّم) ، أي : أتُّل عليكم التحريم الذي هو الإشراك به شيئاً. أو على الاستئناف والانتقاع عما قبلها، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، بتقدير: هو أن لا تُشركوا به شيئاً . ولم يجوز ابن الشجري هذين التقديرين ، وأشكل على ذلك بأنَّ (لا) في (أن لا تشركوا) يجب أن تكون زائدة على هذين التقديرين، وإلا فسد المعنى، قال: ((ولا يصحَّ عندي هذان التقديران، إلا أن يحكم بزيادة (لا) لأنَّ الذي حرَّمه الله عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكمت بأنَّ (لا) للنفي، صار المُحرَّم ترك الإشراك، فإذا قدرت بها الطرح، كما لحقت مزيدة في نحو: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾^(١٩) و: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أُمِرْتَ﴾^(٢٠)، استقام القولان))^(٢١).

٢. انفرد ابن الشجري بتوجيهين آخرين في إعراب (ألا تُشركوا) ، أحدهما: أنَّ (أن) فيها تفسيرية بمعنى القول ، ك(أي) التفسيرية، و(لا) ناهية ، فيصحَّ المعنى على تقدير : (أتُّل عليكم ما حُرِّم عليكم، أقول: لا تُشركوا به شيئاً). وهذا المعنى في (أن) له نظائر في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾^(٢٢) ، معناه: أي: امشوا.

والتوجيه الآخر: أنَّ (ألا تُشركوا) مفعول به منصوب على الإغراء ، وهو معمول لـ (عليكم) المنقطعة عما قبلها في التعلق والإعراب، أي: الوقوف على (أتُّل ما حُرِّم)، ثم الابتداء بـ (عليكم ألا تُشركوا به شيئاً) ، على معنى: الزموا أن لا تُشركوا، ولهذا نظائر في التعبير القرآني أيضاً، كقوله تعالى: (عليكم أنفسكم) ، بمعنى: الزموا إياها.

والذي يبدو أنَّ (ألا تُشركوا به شيئاً) وما بعدها من موارد التحريم التي ذكرتها الآية ، إنما تُعرب عطف بيان من (ما حُرِّم عليكم) ، إذ إنَّ في هذه المصاديق المذكورة للتحريم تفصيل بعد إجمال، لغرض تحديد المحرمات وتقييد مصاديقها وزيادة بيان مواردها ، احتجاجاً بها على قوم معرضين منكرين لها ، يشهد لذلك ما في الفعل (تعالوا) من معنى التعالي في الإقدام والتباطؤ في

الاستجابة ((فَأَصْلُهُ فِعْلٌ أَمْرٌ لَا مَحَالَةَ مِنَ النَّعَالِي وَهُوَ تَكَلَّفُ الْإِغْتِيَاءِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى طَلَبِ الْإِقْبَالِ مُطْلَقًا، فَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ أَمْرٍ بِمَعْنَى (أَقْدَمُ)) (٢٣).

التوجيه الثالث:

في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَعْجَبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ (٢٤)، نقل القرطبي رأي ابن الشجري في إعراب (ما) فقال: ((قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ: وَحَقِيقَةُ الْقَوْلِ عِنْدِي أَنَّ مَوْضِعَ (مَا) نَصَبٌ، وَالنَّقْدِيرُ: أَيَّ عِبَاءٍ يَعْجَبُ بِكُمْ، أَيَّ أَيِّ مَبَالِغٍ يُبَالِي رَبِّي بِكُمْ لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ، أَيُّ لَوْلَا دُعَاؤُهُ إِيَّاكُمْ لِتَعْبُدُوهُ، فَالْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ الدُّعَاءُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ)) (٢٥).

ومنه يُفْهَمُ أَنَّ (ما) عند ابن الشجري مفعول به للفعل المتأخر (يعبأ) ، أي : لا يعبأ بأي شيء منكم ، وفي تقديمها على معمولها زيادة في التوكيد ، أي لا يبالي بأي شيء منكم ، لصغر شأنكم عنده، لولا أَنَّ رحمته اقتضت أن يدعوكم لعبادته.

وقد نقل ابن الشجري قولين آخرين في إعراب (ما)، أحدهما: أنها استفهامية للنفي، أي: أيُّ وُزْنٍ يكون لكم عنده، كما تقول: ما عبأْتُ بفلانٍ أي ما كان له عندي وُزْنٌ، قال بذلك الفراء، وتبعه فيه الزجاج (٢٦)، فهي كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ (٢٧)، أي: ما جزاء الإحسان إلا الإحسان. والإعراب الآخر: أنها على أصلها في النفي، أي: ليس لكم وزن عنده.

وهذا المعنى الأخير هو الأقرب ، فالنفي ظاهر، ومعه لا حاجة إلى تكلف المجاز في الاستفهام الخارج إلى النفي في رأي الفراء والزجاج، أو تكلف التقديم والتأخر عند ابن الشجري، على أن يكون المعنى المقصود : ما يعبأُ بكم لولا دعاؤكم إياه في حاجاتكم ، ويعضد هذا المعنى ما روي في كلمات آل بيت العترة الطاهرة ، فقد سُئِلَ الإمام الباقر (عليه السلام) عن أَيِّ أَفْضَلٍ فِي الصَّلَاةِ كَثْرَةُ الْقِرَاءَةِ أَوْ كَثْرَةُ الدُّعَاءِ ؟ ((قَالَ: كَثْرَةُ الدُّعَاءِ: أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَا يَعْجَبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾)) (٢٨).

فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، حاشية الطيبي على الكشاف، للحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٣٤٧هـ).

التوجيه الأول: نقل الطيبي عن ابن الشجري احتمالين لتعلق الباء في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾^(٢٩)، يترتب عليهما داللتان مختلفتان، قال ((وقال السيد ابن الشجري: إن شئت علقت الباء بالتسبيح، أي: نُسَبِّحُ بالثناء عليك، وإن شئت قدرت: نُسَبِّحُ متلبسين بحمدك)).^(٣٠)

ونفهم من ذلك أن الباء إما أن تتعلق بالفعل (نُسَبِّحُ) ، فتفيد معنى الواسطة، أي: فسبِّح بالثناء على ربك، فنحن نسبحك بالحمد لك والثناء عليك ، ذلك أن الحمد والثناء هما التسبيح ، وقد شبه ابن الشجري هذا التعلق وما يؤدي إليه من معنى بنحو قولنا : ناداني فلان فأجبتُه بالتلبية ، فالتلبية هي الإجابة والباء واسطة بينهما^(٣١) . وإما أن تتعلق الباء بمحذوف يُعرب حالاً فتكون للمصاحبة ، أي : نُسَبِّحُ معلنين حمدك^(٣٢) ، أو متلبسين بحمدك، أو مصاحبين حمدك، ف ((تسبيحنا مقيد بشرك وملتبس به، يعني لولا الحمد لم يصدر الفعل، إذ كل حمدٍ من المكلف يستجلب نعمةً متجددةً، ويستصحبُ توفيقاً إلهياً)).^(٣٣)

وذكروا للباء هنا معنى آخر هو الاستعانة، أي نستعين بما حمدت به نفسك على تسبيحك^(٣٤)، ذلك أنا لا نعلم ما يليق بحمدك الموجب تنزيهك، فنستعين بما حمدت أنت به نفسك.

ولعل هذه المعاني المذكورة كلها موافقة لغرض الآية الكريمة ، غير أن معنى المصاحبة أولى، وإن كان فيه تقدير حال محذوف قريب من حال مذكور (ونحن نُسَبِّحُ) ، ذلك أن دلالة الباء على التلبس بالشيء والاشتغال عليه واستصحابه، موجب لزيادة الاشتغال به والولع بذكره وهو غرض مقصود ، لما فيه من تطهير النفوس بالاشتغال بذكر الله حمداً وتنزيهاً له عما لا يليق به ، واستلزام ذلك مرتبة العمل بما يوجب حصول ذلك التطهير ، فيكون مردُّ الحمد وفائدته لتزكية نفس العبد ، فيتحقق التسبيح قولاً وعملاً.

التوجيه الثاني:

نقل الطيبي قول ابن الشجري في جواز نصب (كان) للحال ، مستشهداً به على أن (خالصة) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ^(٣٥) ، حال من اسم كان، (وهو: الدار الآخرة)، قال بعد أن نقل عن بعضهم أَنَّ الأفعال الناقصة لا تعمل في الحال، لأنه لا دلالة لها على الحدث، بل وضعها للدلالة على الزمان فحسب، فلذا لم تعمل إلا في الاسم والخير: ((وقال السيد ابن الشجري في (الأمالي): وَمَنْ مَنَعَ إِعْمَالَ (كان) في الأحوال فغير مأخوذ بقوله، لأنَّ الحال فضلة في الخبر منكورة، فرائحة الفعل تعمل فيها، فما ظنُّكَ بـ (كان)، وهي فعل متصرف، تعمل الرفع والنصب في الاسم الظاهر والمضمر، وليست (كان) في نصبها الحال بأسوأ حالاً من حرف التنبيه، واسم الإشارة))^(٣٦). فابن الشجري يستدل على نصب (كان) للحال ، بأمرين:

أحدهما: إعمال رائحة الفعل في الحال، والمقصود بذلك ما يُفهم من الجملة من معنى يشابه الفعل فتتصبب الحال به، كمعنى التشبيه في نحو: (زيِّدُ الشمسُ ضياءً، والأسدُ شدةً)، ف(ضياءً، وشدةً) حالان منصوبتان بما يُفهم من التشبيه الذي فيه رائحة الفعل ، وهو معنى (أشبهه)^(٣٧).
والآخر: قياس إعمال (كان) في الحال، بإعمال حروف التنبيه، وأسماء الإشارة، في الحال، نحو: (ها أنت زيِّدٌ ركبياً)، فراكباً: حال من زيِّد، والعامل في الحال هو (ها)، و: (تلك هندٌ واقفةً)، فواقفةً ، حال من هند ، والعامل فيها اسم الإشارة، وإِذَا تتصبب هذه وأمثالها الحال^(٣٨)، لتضمنها معنى الفعل، ف (ها) و(تلك) ، تضمنتا معنى: (أُنْبِئْهُ ، وَأُشِيرُ). فعلى هذا يكون عمل كان في الحال – وهي فعل متصرف – أولى .

وما حكم به ابن الشجري من جواز إعمال كان في الحال، حكم معتبر، ولا يُلتفت إلى ما قيل – من نقصان كان عن الحدث واكتفائها بالدلالة على الزمان فحسب، وقد قال به المبرد ، ومَنْ وافقه^(٣٩)، وحتجهم أنه لم يُسمع عن العرب مصادر لهذه الأفعال شأنها شأن الأفعال الأخرى، ولو كانت دالة على الحدث لُسمِعَ لها مصادر، إذ دلالة المصدر على الحدث أكيدة –^(٤٠)، فذلك قول غير محقق، ف (كان) تدلّ على الحدث، كما تدلّ على الزمان، كسائر الأفعال، وأدلة ذلك هي: الأول: أنها مشتقة من أحداث لم يُنطق بها، وقد عُوض خبرها من تلك الأحداث، ودلّ الخبر على حركة الفاعل، فقولنا: (كان زيِّد قائماً)، (قائم) فيه عوض من الحدث في (كان)، ولم يُنطق به، وهو يدل على حركة قيام (زيِّد).

الثاني: أنه يأتي منها الأمر، نحو: (كن قائماً)، واسم الفاعل، نحو قول الشاعر: ^(٤١)

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبِشَاشَةَ كَائِنًا
أَحَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

والأمر لا يتصور بالزمان، واسم الفاعل يدل على الحدث وذات الفاعل، فهما لا يبينان من الزمان، وإنما يبينان من الحدث.

الثالث : أنه سُمِعَ مصادر لهذه الأفعال، قال الشاعر : (٤٢)

بِبَدَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

ومن كلامهم: (ظَلَلْتُ أَفْعَلَ كَذَا ظُلُومًا)، و (بَثُّ أَفْعَلَ كَذَا بَيْنُوتَةً)، وقولهم: (كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى) (٤٣).

الرابع : أن (كان)، في نحو قولنا: (كان زيد قائماً)، تدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبرها يدلُّ على الكون المخصوص، وهو كون (القيام)، فجاء أولاً بلفظ دالٍ على حصول ما، ثم حُصِّصَ بالخبر ، فتعيَّن ذلك الحصول، فكأنك قلت: (حصل شيء) ، ثم قلت : (حصل القيام) ، فهناك إذن حدثان : حدث مطلق، ثم يُحْصَّصُ بحدثٍ مقيدٍ تتعيَّن به زمانية المطلق (٤٤).

التوجيه الثالث:

نقل الطيبي اعتراض ابن الشجري على مكي القيسي، في موضع تعلق شبه الجملة (من عند أنفسهم) في قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ﴾ (٤٥)، فقال: ((قال السيد ابن الشجري في (الأمالي) (٤٦)، رداً على مكي بن أبي طالب المغربي في الوجهين: إن قول النحويين: هذا الجار متعلق بهذا الفعل، يريدون: أن العرب وصلته به، واستمر سماع ذلك منهم، فقالوا: رضيث عن جعفر، ورغبث في زيد، كذلك قالوا: حسدث زيدا على علمه، وعلى ابنه، ولم يقولوا: حسدثه من ابنه. وكذلك (وددث) لم يعلقوا به (من)، فثبت بهذا أن قوله: (مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) لا يتعلق بـ (حَسَدًا)، ولا بـ (وَدَّ)، لكنّه متعلق بمحذوف يكون وصفاً لـ (حَسَدًا)، أو وصفاً لمصدر (وَدَّ)، أي: حسداً كائناً من عند أنفسهم، أو وداً كائناً من عند أنفسهم))، (٤٧) وتابعه في نقل اعتراض ابن الشجري السيوطي. (٤٨)

وكان مكي قد ذهب إلى أن شبه الجملة قد تعلقّت إما بالفعل (ودَّ) على معنى: تمنياً من أنفسهم أن تكفروا لا من طلب الحق، لأنه قد ثبت عندهم أن الحق لديكم، فقد بين تعالى ذلك بقوله في ذيل الآية نفسها: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ﴾. أو أن شبه الجملة قد تعلقّت بالمصدر (حسداً)، على معنى: حسداً مبتدئاً من عند أنفسهم منبعثاً منها، لا من جهة أخرى خارجية. (٤٩)

ويتضح من ردّ ابن الشجري أنه يعتمد الصنعة النحوية في إبطال وجهي التعلق المذكورين، من دون النظر إلى المعنى المُتَحَصَّل منهما، فكان تعدي الفعل ووصله بمفعوله بالحرف الموضوع له في اللغة، سنداً له لرفض تعدي الفعل (وَدَّ) والمصدر (حسداً) بالحرف (من)، إذ المسموع عند العرب القارّ في لسانهم أنّ (وَدَّ) متعدّ بنفسه، وأنّ (حَسَدَ) يتعدى بـ (على)، نحو: (حسدته على ماله، وعلى ابنه، ولا نقول: حسدته من ماله، ومن ابنه)، لذا قدّر ابن الشجري محذوفاً صفةً يتعلّق به الجار والمجرور.

ولو أنّ ابن الشجري حكّم المعنى هنا لكان أولى وأوفى، ذلك أنّ تعلق (من عند أنفسهم) بـ (حسداً)، فيه من المبالغة في الدلالة على معنى تمكّن الحسد من أنفسهم ما لا يخفى، فقد تعلق الحسد في مبدئه بالحرف (من) المفيدة لمعنى ابتداء الغاية، ثم تعلق بـ (عند) الدالة على الاستقرار، فكان ذلك أمانةً على ثبات هذه الخصلة السيئة في مكونات نفوسهم، ويعضد ذلك تشبيه بعض البيانين هذا الاستعمال باستعمالات أخر وردت للتوكيد والمبالغة^(٥٠)، كقوله تعالى: ﴿فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٥١)، و: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٥٢)، و: ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾^(٥٣)، و: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾^(٥٤)، فضلاً عن أن تعلق شبه الجملة بـ (حسداً) أوفق في المحافظة على قصدية التركيب القرآني، ممّا لو علقتها بالفعل (وَدَّ) البعيد.

(البحر المحيط في التفسير)، لمحمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان (ت ٥٧٤هـ)

نقل أبو حيان رأي ابن الشجري في جواز تعليق (عليكم) بـ (أتل) في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾^(٥٥)، ولم يعارضه، على الرغم من أنّ أبا حيان رأى تعليق (عليكم) بـ (حرّم) موافقاً للبصريين في إعمال الثاني في باب الاشتغال، قال: ((و (عَلَيْكُمْ) متعلق بـ (حَرَّمَ)، لا بـ (أَتْلُ)، فَهُوَ مِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي. وَقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ: إِنَّ عُلُقَتَهُ بِ (أَتْلُ) فَهُوَ جَيِّدٌ، لِأَنَّهُ أَسْبَقَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكُوفِيِّينَ، فَالْتَّقْدِيرُ: أَتْلُ عَلَيْكُمْ الَّذِي حَرَّمَ رَبُّكُمْ)).^(٥٦) وقد مرّ ذكر المسألة.

(الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)

التوجيه الأول:

نقل السمين الحلبي أوجهاً إعرابية متعددة لنصب (حنيفاً) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾. (٥٧)

واستدل على ترجيح رأي منها مفاده: أن (حنيفاً) حال من المضاف (ملة)، مستنداً إلى ما قاله ابن الشجري في توجيه اختلاف الحال عن صاحبها في الجنس ، وفي ذلك يقول السمين الحلبي: ((الرابع - وهو المختار - أن يكون حالاً من (ملة)، فالعامل فيه ما قدرناه عاملاً فيها، وقد تقدم، وتكون حالاً لازمة، لأن الملة لا تتغير عن هذا الوصف، وكذلك على القول بجعلها حالاً من (إبراهيم)، لأنه لم ينتقل عنها، فإن قيل: صاحب الحال مؤنث فكان ينبغي أن يطابقه في التأنيث، فيقال: حنيفاً، فالجواب من وجهين، أحدهما: أن فعلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث. والثاني: أن الملة بمعنى الدين، ولذلك أبدلت منه في قوله: ﴿ دِيناً قِيماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [الأنعام: ١٦١] . ذكر ذلك ابن الشجري في أماليه))^(٥٨) ، وتابعه في هذا النقل عن ابن الشجري وترجيح ما استدل به ابن عادل ، والسيوطي. (٥٩)

والذي يظهر أن إعراب (حنيفاً) حال من (إبراهيم) أولى ، للأسباب الآتية:

١. إنه قد ثبت عند النحويين جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف كالجزء من المضاف إليه ، ويُستدل على ذلك بجواز حذف المضاف مع صحة مجيء الحال من المضاف إليه^(٦٠)، وهو حكم واقع في الآية الكريمة.
٢. إن قوله تعالى في ذيل الآية الكريمة (وما كان من المشركين)، وصف للنبي إبراهيم (عليه السلام)، فيكون الحال منه أدهى.
٣. إن التتابع بين الحال وصاحبها أولى من التخالف وما يستدعيه من تأويل وتقدير ، وعنه مندوحة.

التوجيه الثاني :

في قوله تعالى: ﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ ﴾^(٦١)، احتل السمين الحلبي في إعراب (رفت ، وفسوق، وجدال) أكثر من وجه، منها: أن هذه

الأسماء مرفوعة بـ (لا) العاملة عمل (ليس) في رفع الخبر ونصب المبتدأ، ونقل في إعمالها هذا شاهداً لابن الشجري، قال: ((أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، ولعملها عملها شروطاً: تنكير الاسم، وألاً يتقدم الخبر ولا ينتقض النفي، فيكون (رفث) اسمها، وما بعده عطف عليه ... وهو ضعيف، لأن إعمال (لا) عمل ليس لم يقم عليه دليل صريح، وإنما أنشدوا أشياء محتملة، أنشد سيبويه: (٦٢)

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

وأنشد غيره: (٦٣)

تَعَرَّ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَّرَ مِمَّا قَصَى اللَّهُ وَأَقِيَا

وأنشد ابن الشجري: (٦٤)

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُجَّتِهَا مَتْرَاقِيَا

والكلام في هذه الأبيات له موضع غير هذا)) (٦٥)

نجد في نصه هذا خطأ بين مسألتين، إحداهما: حكم إعمال (لا) عمل ليس في النكرة. والأخرى: حكم إعمال (لا) عمل ليس في المعرفة، ويمكن أن نوضح ذلك على النحو الآتي:

١. في إعمال (لا) عمل ليس، قرر السمين أن ذلك حكم ضعيف، لم يقم عليه دليل صريح، وإنما استند من أقره إلى شواهد محتملة التأويل، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال بها. وما قاله مردود بما ذكره النحويون من أن المشهور إعمالها عمل ليس تشبيهاً لها بأختها (ما) النافية، وقد ثبت ذلك عند المتقدمين من النحويين والمتأخرين، واستشهدوا له، واشتروا أن لا تعمل في معرفة، وأن يُراعى في معموليها الترتيب، وأن لا ينتقض النفي، وأن لا يفصل بينها، وبين مرفوعها، ولم يذكروا أنه ضعيف، قال سيبويه: ((وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا)، في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة. فمن ذلك قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ)) (٦٦)، وتابعه في ذلك المبرد، والزجاج وابن

السراج، والزجاجي، والنحاس، والسيرافي، وغيرهم. (٦٧) وجوز الإعمال من المتأخرين ابن مالك، ونقل أقوال المتقدمين في هذه الإجازة. (٦٨) وتابعه في ذلك أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والشاطبي، والسيوطي، وغيرهم. (٦٩)

أما الأدلة التي استندوا إليها فليست بالضعيفة، فالسماع الفصيح، قائم بإعمال (لا) عمل (ليس)، كما في الأمثلة المذكورة، وفي ذلك ذكر الشاطبي: ((أن السماع بإظهار الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً، كأنه يُعَيَّن الإعمال)) (٧٠).

وأما نسبة إعمال (لا) إلى الحجازيين، وإهمال عملها إلى بني تميم خاصة فلم تثبت، قال أبو حيان: ((ومن وقفنا على كلامه ممن ذكر أن (لا) تعمل عمل (ليس)، لم ينص على أن ذلك بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلا ما في كتاب (المغرب)، لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي^(٧١)، فإنه ذكر فيه ما نصه: (ما، ولا، بمعنى ليس ترفعان الاسم، وتتصبان الخبر، نحو: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضل منك، وعند بني تميم لا تعملان). فظاهر هذا أن غير تميم يعملونها)).^(٧٢) ومما يعضد ذلك أن حاتماً الطائي - وطئى ليست من قبائل الحجاز - أعملها^(٧٣) في قوله:^(٧٤)

وإذا اللقأخ غَدَّتْ مُلقَى أضرتُّها
ولا كريمٍ من الولدانِ مصبوخٌ
وأما القياس فمما استدلوا به:

- أنها محمولة على (ليس) في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، فعملت عملها بعلة الشبه، وإن كانت لنفي المستقبل غالباً، و (ليس) لنفي الحال في الأصل.

- أن كونها حرفاً لا يمنعها من العمل، كأختها (ما) العاملة في المبتدأ والخبر.

٢- في إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة، ذكر السمين عدداً من الشواهد السماعية لإثبات عمل (لا) في النكرة، وذكر معها شاهد ابن الشجري، وهو خط غير محمود، فالبيت الذي استشهد به ابن الشجري إنما أورده لإعمالها في المعرفة، قال: ((أقول: إن مجيء مرفوع (لا) منكوراً في الشعر القديم هو الأعراف، إلا أن خبرها كأنهم أزموه الحذف... ووجدتُ بعد انقضاء هذه الأمالي، في كتاب عتيق يتضمّن المختار من شعر الجعدي: (لا أنا باغياً سواها))^(٧٥).

وإعمالها في المعرفة أجازه ابن جني في كتابه (التمام)، كما ذكره ابن الشجري وغيره^(٧٦)، وتأوله النحويون على النحو الآتي:

- إن قوله: (أنا) في (لا أنا باغياً) نائب فاعل بفعلٍ محذوف، والتقدير: (لا أرى باغياً)، فلما حذف الفعل برز الضمير، و (باغياً) حال من الضمير.

- إن (أنا) مبتدأ و (باغياً) حال من فاعل فعل محذوف، أي: (لا أنا أرى باغياً)، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وقد استغني بالمعمول (وهو باغياً) عن العامل فيه، (وهو الفعل المحذوف)^(٧٧).

نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي (ت ٩١١هـ) على تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)

التوجيه الأول :

في إعراب (رمزاً) في قوله تعالى في خطاب النبي زكريا (عليه السلام): ﴿ قَالَ آيُتُكَ آلَا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾^(٧٨)، نقل السيوطي رأياً لابن الشجري يعرب فيه (رمزاً) منصوباً على نزع الخافض، بتقدير: إلا برمز، قال: ((تعقب ابن الشجري في أماليه النصب على الاستثناء، قال: ولكنه مفعول به منتصب بتقدير حذف الخافض، فالأصل: ألا تكلم الناس إلا رمزاً، بتحريك الشفتين بلا لفظ من غير إبانة بصوت، فالعامل الذي قبل (إلا) مفرغ في هذا النحو للعمل فيما بعدها، بدليل أنك لو حذف(ت) (إلا) وحرف النفي استقام الكلام، تقول في نحو (ما لقيت إلا زيداً): لقيت زيداً، و(ما خرج إلا زيداً): خرج زيداً، وكذا لو قلت: (آيُتُكَ أَنْ تُكَلِّمَ النَّاسَ رَمْزًا) ، استقام، وليس كذلك لو قلت: (ليس القوم في الدار إلا زيداً، أو إلا زيداً)، ثم حذف(ت) النفي وإلا ، فقلت: القوم في الدار زيداً أو زيداً، لم يستقم، فكذا المنقطع، نحو: (ما خرج القوم إلا حماراً)، لو قلت: خرج القوم حماراً، لم يستقم^(٧٩))).

ويتضح من كلام السيوطي أن ابن الشجري قد تعقب أقوال من سبقه في إعراب (رمزاً) في الآية الكريمة ، فوجدهم يعربونه على الاستثناء المنقطع، لكنه حقق قولهم وأدلتهم ، فتبين له أن تركيب الآية لا يحتمل هذا الاستثناء ، لذا أعرب (رمزاً) منصوباً على نزع الخافض، استناداً إلى معنى الرمز في سياق الآية الكريمة، أي: (بتحريك الشفتين بلا لفظ من غير إبانة صوت)، فالباء في التقدير لإفادة الوساطة، وهو معنى مطلوب في تفسير الآية، لذا قدرها ابن الشجري محذوفة، فأعرب (رمزاً) مفعولاً منصوباً على نزعها. وذكر السيوطي دليل ابن الشجري على أن هذا التركيب مما فرغ فيه العامل قبل الأداة لما بعدها ، فأعرب الاسم بعدها بحسب موقعه من الجملة ، وشرط ذلك أنه بحذف أداة النفي وأداة الاستثناء يستقيم معنى الكلام ، أي: أن تكلم الناس رمزاً ، فلو كان استثناء منقطعاً لما استقام الكلام ، ففي نحو : ما جاء الناس إلا أمتعتهم ، لا يستقيم قولنا: جاء الناس أمتعتهم .

وبالعودة إلى نص ابن الشجري المتعلق بهذه المسألة ، نجده يستدل بدليل آخر، لم يذكره السيوطي، قال: ((ثم أقول: إن المستثنى الذي ليس من جنس الأول يصح أن يقع به الفعل الذي عمل في الأول، تقول: ما لقيت أحداً إلا حماراً، فيصح أن تقول: لقيت حماراً، وكذلك: ما مر بي أحد

إلا غزالاً، يصح أن تقول: مرّ بي غزالٌ، ولا يصح أن توقع التكليم بالرمز فتقول: كلّمْتُ رمزاً، كما تقول: كلّمْتُ زيداً^(٨٠).

وبعد التحقّق ممّا تقدم من رأي ابن الشجري وأدلته ، اتضح لي أنّ هبة الله قد انفرد بهذا القول وبأدلته ، إذ أعرب الذين سبقوه (رمزاً) في الآية المذكورة على أنه مستثنى واجب النصب على الاستثناء المنقطع، قال الأخفش: ((يريد: (أن لا تُكَلِّمَ النَّاسَ إِلَّا رَمَزاً)، وجعله استثناءً خارجاً من أول الكلام. والرمز: الإيماء))^(٨١) وقال النحاس: ((قال الأخفش: إِلَّا رَمَزاً استثناء ليس من الأول))^(٨٢). وإنّما كان الاستثناء منقطعاً ، لأنّ الرمز ليس من التكليم ، فهو إيماءٌ بيِّدٌ أو بغمٍ أو بعينين^(٨٣).

على أنّ فريقاً آخر من العلماء احتمل أن يكون الاستثناء في الآية متصلاً ، عادين المستثنى من جنس المستثنى منه ، بناءً على أنّ الرمز ((لما أتى مؤدّى الكلام وفهم منه ما يفهم منه سُمِّيَ كلاماً))^(٨٤) أو أن نحمل ((الرَّمَزَ عَلَى الْكَلَامِ الْخَفِيِّ))^(٨٥) أو أن يراد ((بالكلام ما دل على الضمير))^(٨٦)، بمعنى أنّ المقصود بالكلام هنا ((الإِشَارَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْمُشِيرِ ، فَلَا يَبْغُذُ أَنْ يَكُونَ هَذَا اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلاً))^(٨٧) أو أنّ ((الكلامَ لَغَةً يُطْلَقُ بِإِزَاءِ مَعَانٍ ، الرَّمْزُ وَالْإِشَارَةُ مِنْ جَمَلَتِهَا))^(٨٨) أو أنّ الكلام ((ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظاً، أو خطأً، أو إشارةً، أو ما نطق به لسان الحال. والدليل على ذلك في الخط قول العرب: القلم أحد اللسانين وتسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله ، والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى: ﴿ آيَتِكَ أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزاً ﴾ فاستثنى الرّمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الإيصال^(٨٩).

ولعلّ الراجع من الآراء أنّ (رمزاً) منصوب على الاستثناء المنقطع ، ودليل ذلك الآتي:

١. دليل ابن الشجري أنه بحذف أداة النفي وأداة الاستثناء يستقيم معنى الكلام ، أي: أن تُكَلِّمَ النَّاسَ رَمَزاً ، فلو كان استثناء منقطعاً لما استقام الكلام، يمكن رده بأنّ المستثنى منه غير محذوف هنا ليصح تفرغ العامل لما بعد الأداة ، بل هو مفهوم من معنى (تُكَلِّمُ) والتقدير: لا تُكَلِّمُ النَّاسَ كَلَاماً ملفوظاً إلا رمزاً، ومع هذا التقدير لا يستقيم الكلام بحذف أداتي النفي والاستثناء، فلا نقول: تُكَلِّمُ النَّاسَ كَلَاماً ملفوظاً رمزاً.

٢. إنّ الوارد عن آل البيت (عليهم السلام) في معنى الآية الكريمة يوجب انقطاع ما بعد الأداة عمّا قبلها، ممّا يرجّح الاستثناء المنقطع هنا، ففي تفسير القمي في معنى (إلا رمزاً) : ((فخرس ثلاثة

أيام))^(٩٠) وعن أحد الصادقين (عليهما السلام): ((فكان يومئذ برأسه وهو الرمز))^(٩١) وأن حضر الكلام عليه ثلاثة أيام لم يكن من سوء في النطق أصابه ، بل هو جواب الآية التي طلبها فكان منعه من الكلام آية له ولقومه ، وهو أبلغ في الجواب ، أن يكون من جنس الطلب، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَأذْكَرَ رَبِّكَ كَثِيرًا ﴾، ذلك ((أنه لما منع عن الكلام، عرف أنه لم يمنع عن الذكر لله سبحانه والتسبيح له، وذلك أبلغ في الإعجاز))^(٩٢)

التوجيه الثاني:

في إعراب الكاف في (كما أخرجك) الواردة في قوله تعالى يخاطب رسوله الأكرم: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾^(٩٣) ، نقل السيوطي قولاً لابن الشجري ورد فيه: ((قوله: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ) خبر مبتدأ - إلى قوله - أو صفة مصدر (... إلى آخره. قال ابن الشجري في أماليه: الوجه هو الأول، والثاني ضعيف لتباعد ما بينهما))^(٩٤) ومراد السيوطي ب (قوله) هنا قول البيضاوي ، لأن السيوطي يشرح تفسيره (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، وقد ورد فيه: ((﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذه الحال في كراهتهم إياها كحال إخراجك للحرب في كراهتهم له، وهي كراهة ما رأيت من تنفيل الغزاة. أو صفة مصدر الفعل المقدر في قوله: (لِلَّهِ وَالرَّسُولِ)، أي: الأنفال ثبتت لله والرسول صلى الله عليه وسلم، مع كراهتهم ثباتاً مثل ثبات إخراجك ربك من بيتك))^(٩٥)

أما قول ابن الشجري الذي نقله السيوطي، فقد أورده هبة الله في مقام اعتراضه على الأقوال التي أوردها مكي القيسي في إعراب (الكاف) في الآية المذكورة، قال ابن الشجري: ((وقوله: إن الكاف تكون نعتاً لمصدر يدل عليه معنى الكلام، تقديره: قل الأنفال ثابتة لله والرسول ثبوتاً كما أخرجك. فهذا أيضاً ضعيف لتباعد ما بينهما))^(٩٦)

ونجد ابن الشجري يورد وجهاً آخر ذكره مكي، ولم يُشر إليه السيوطي، قال: ((وأما قوله: إن موضع الكاف نصب على أنها نعت لمصدر (يُجَادِلُونَكَ) فإنه أيضاً قول فاسد؛ لأن قوله: (يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ)، معناه: في إخراجك من بيتك وخروجهم معك، فلهذا قال: (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)، فيكون المعنى على هذا التأويل: يجادلونك في إخراجك من بيتك جدالاً، مثل ما أخرجك ربك

من بيتك، فهذا تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تشبيه إخراج من بيته بإخراجه من بيته)).^(٩٧) ثم بين ابن الشجري: أن ((إيراد مكّي لهذه الأقوال الفاسدة، من غير إنكار شيء منها، دليل على أنه كان مثل قائلها في عدم البصيرة)).^(٩٨) وأنه لو ترجّح عنده قول لمكي في تخريج إعراب الكاف نعتاً في الآية لاختار أن ((تعرب نعتاً للمصدر الذي هو { حقاً} لأمرين، أحدهما: تقارب ما بينهما، والآخر: أن إخراج من بيته كان حقاً، بدلالة وصفه له بالحق في قوله: « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق »)).^(٩٩)

أما قوله هو في إعراب (الكاف) في (كما أخرجك) ، فبيّنه بقوله: ((وأوجه ما قيل فيه: إن موضع الكاف رفع خبر مبتدأ محذوف ... والتقدير: كراهيتهم لما فعلت في الغنائم، كإخراجك من بيتك على كره منهم، ودل على ذلك قوله: « وإن قريباً من المؤمنين لكارهون »)).^(١٠٠)

وما قاله ابن الشجري ذكره ابن قتيبة قبله، إذ قال في تأويل مشكل هذه الآية: ((يريد: أن كراهيتهم لما فعلته في الغنائم ككراهيتهم للخروج معك، كأنه قال: هذا من كراهيتهم كما أخرجك وإياهم ربك وهم كارهون، ومن تتبّع هذا من كلام العرب وأشعارها وجدّه كثيراً، قال الشاعر: ^(١٠١)

فَلَا تَدْفُونِي إِنْ دَفَنِي مُحَرَّمٌ عَلَيْنُكُمْ، وَلَكِنْ خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ

يريد: لا تدفوني، ولكن دعوني للتي يقال لها إذا صيدت: (خامري أم عامر)، يعني الضبع، لتأكلني وقال عنتره: ^(١٠٢)

هَلْ تُبَلِّغُنِي دَارَهَا شَدْبِيئَةً لَعِنْتُ بِمَحْرُومِ الشَّرَابِ مُصْرَمٌ

يريد: دعي عليها بأن يحرم ضرعها أن يدرّ فيه لبن، فاستجيب للداعي، فلم تحمل ولم ترضع))^(١٠٣) وهذا الذي ذكره ابن قتيبة ، وتابعه فيه ابن الشجري، أوفق لمعنى الآية، فوجه إعراب (الكاف) في الآية اعتماداً عليه أولى من الإعراب على الصفة، وما يستتبع ذلك من تأويل ، يمكن أن نستغني عنه بإعراب (الكاف) وما تعلق بها خبراً لمبتدأ مقدر مما يفهم من الكلام قبله ، إذ الآية ناظرة إلى بيان كراهيتهم لتقسيم الأنفال على ما فرضه لهم رسول الله الأكرم ، وأن هذا قد تكرر منهم عند خروج النبي الأكرم للقتال ، فقد قبلوا الأمرين على كراهة ^(١٠٤)، فكان تقدير المبتدأ بـ (كراهيتهم لما فعلت في الغنائم) ، هو الأقرب لغرض الآية الكريمة، وإن كان هذا التقدير إنّما هو لإقامة الصنعة النحوية، وإلا فالجملة على ما وردت عليه في النصّ القرآني مكنتية المعنى ، يدلّ فيها ما بعد (الكاف) على ما قبلها.

نتائج البحث:

من أهم ما وصل إليه البحث الآتي:

١. توزعت توجيهات ابن الشجري التي نقلها المفسرون بين توجيهاته لمعاني الآيات بما يخدم الدلالة النحوية، نحو ما نقله عنه القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ، وفيه يوجه ابن الشجري مطابقة لفظ الأفراد في (الذي) للجمع في (بنورهم، وتركهم). وتوجيهاته للصنعة النحوية ولاسيما في الإعراب، نحو ما نقله عنه الطيبي في جواز نصب (كان) للحال ، مستشهداً به على أن (خالصة) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ، حال من اسم كان (وهو : الدار الآخرة).

٢. تبين من نقول المفسرين عن ابن الشجري أنه قد انفرد ببعض التوجيهات في إعراب الآيات القرآنية، نحو رآيه في أعراب (رمزاً)، منصوباً على نزع الخافض في قوله تعالى: ﴿ قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ ، مستدلاً له بأدلة من الصنعة النحوية، على حين أعرب المفسرون الذين سبقوه (رمزاً) في الآية المذكورة على أنه مستثنى واجب النصب على الاستثناء المنقطع، وهو ما أيده الباحث ورد رأي ابن الشجري بأدلة مذكورة في المتن.

٣. انتفع المفسرون من توجيهات ابن الشجري، فأخذوا بها في تفسير النصوص القرآنية ، ومن هؤلاء: القرطبي، والطيبي، وأبو حيان، والسمن الحلي، وابن عادل، والسيوطي.

٤. يتضح مما نقله المفسرون من توجيهات ابن الشجري، أنه كان لا يتحرّج من الأخذ برأي البصريين والكوفيين معاً إذا احتمل المعنى الرايين كليهما ، فهو يوجه تعلق شبه الجملة (عليكم) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ... ﴾ ، إمّا بالفعل (حرّم)، على رأي البصريين ، وهو الوجه الأرجح عنده، لقرب الفعل من متعلّقه، وإمّا بالفعل (أتل) ، على رأي الكوفيين ، وهو وجه جيد أيضاً يستحسنه ابن الشجري، على الرغم من بعده عن متعلّقه وانفصاله عنه بفاصل، ذلك أن دلالة الآية لا تمنعه، ولربّما كان اطلاع الواسع على أمالي ثعلب ، باعثاً له على وجهة رأي الكوفيين

٥. ردّ الباحثان بعض توجيهات ابن الشجري، وقد استساغها المفسرون ، من ذلك أنّ السمين الحلبي وابن عادل، والسيوطي، استحسنا رأي ابن الشجري أنّ (حنيفاً) تُعرب حالاً من المضاف(مَلّة) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلْ مَلَّةٌ إِبراهيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾، والذي ظهر للباحثين أنّ إعراب (حنيفاً) حال من (إبراهيم) أولى، لأسباب ثلاثة معتبرة ذُكرت في متن البحث.

مصادر البحث ومراجعته:

- القرآن الكريم

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي (أثير الدين محمد بن يوسف ت١٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٩٩٨م.
- ٢- اعراب القرآن: النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد ت٣٣٨هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٣- الأعلام : الزركلي(خير الدين بن محمود بن محمد بن علي ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ط ١٥، ٢٠٠٢ م
- ٤- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري(هبة الله بن علي بن محمد ت ٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمود أحمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١، ١٩٩١ م .
- ٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل : البيضاوي (أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي ت٦٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ٢٠٠٣ م .
- ٦- بحار الأنوار: العلامة المجلسي (محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود ت١١١١هـ)، مؤسسة الوفاء بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ٧- البحر المحيط : أبو حيان النحوي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر ، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٨- البديع في علم العربية : مجد الدين ابن الأثير:(أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- ٩- بغية الوعاة بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر، ط١، ١٩٦٤م . ١٩٦٥ م .
- ١٠- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة(أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، (د. ت).
- ١١- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت ١٦ هـ) ، تحقيق علي محمد الجبجوي ، نشر عيسى البابي الحلبي وشركائه ، ط ١، ١٩٧٦ م .
- ١٢- التحرير والتلوين: الطاهر بن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد التونسي ت ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ط ١، ١٩٨٤م .

- ١٣- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان النحوي، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم ، دمشق، ط١، ١٩٩٧م. ٢٠٠٥م .
- ١٤- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : الدماميني(محمد بدر الدين بن أبي بكر ٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، ط ١، ١٩٨٣ م.
- ١٥- تفسير القمي: القمي(أبو الحسن علي بن إبراهيم ت٣٩٢هـ)، صححه وعلق عليه وقدم له: السيد طيب الموسوي الجزائري، دار الكتب للطباعة والنشر، طهران، ط ٣، ١٣١٣هـ.
- ١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : بدر الدين المرادي (أبو محمد حسين بن قاسم بن ت ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سلمان ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- ١٧- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد ت ٦٧١ هـ) ، تحقيق أحمد البردوي وإبراهيم اطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٤ م .
- ١٨- الجنى الداني في حروف المعاني : بدر الدين المرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة و الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- ١٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني : الصبان (أبو العرفان محمد بن علي ت ١٢٠٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
- ٢٠- الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٠ م .
- ٢١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي (شهاب الدين أحمد بن يوسف ت٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، (د. ت) .
- ٢٢- ديوان الإسلام : ابن الغزي(أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن ت ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م .
- ٢٣- ديوان حاتم الطائي : تحقيق عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط ٢ ، ١٩٩٠ م .
- ٢٤- ديوان الشنفرى: جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل الطريفي، دار الفكر العربي ، بيروت، ط ١ ، ٢٠٠٣م .
- ٢٥- ديوان عنتر بن شداد: تحقيق كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٨م .
- ٢٦- ديوان النابغة الجعدي: جمعه وحققه وشرحه د. واضح الصمد، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- ٢٧- شرح التسهيل: ابن مالك(جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- ٢٨- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهرى(خالد بن عبد الله بن أبي بكر ت ٩٠٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ ، ٢٠٠٦ م .
- ٢٩- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير) : ابن عصفور(علي بن مؤمن الإشبيلي ت٦٦٩هـ) تحقيق د. صاحب أبو جناح ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ط ١ ، ١٩٨٠م .

- ٣٠- شرح كافية ابن الحاجب : الرضي الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قارونوس ، ليبيا ، ط٢ ، ١٩٩٦ م .
- ٣١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا، (د. ت).
- ٣٢- شرح كتاب سيبويه: السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- ٣٣- شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تح د. عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ط١ (د. ت) .
- ٣٤- عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ابن عنبه(جمال الدين أحمد بن علي الحسيني ت ٨٢٨ هـ)، عني بتصحيحه محمد حسن آل الطالقاني، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ط ٢ ، ١٩٦٠ م.
- ٣٥- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): الطيبي(شرف الدين الحسين بن عبد الله ت ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الفوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم ، نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١ ، ٢٠١٣ م.
- ٣٦- كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣ ، ١٩٨٨ م.
- ٣٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري(جار الله محمود بن عمرو بن أحمد ت ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ.
- ٣٨- الكنى والألقاب: الشيخ عباس محمد رضا القمي، تقديم : محمد هادي الأميني، مكتبة الصدر، طهران، ١٤١٠ هـ.
- ٣٩- اللباب في علوم الكتاب : ابن عادل (أبو حفص سراج الدين عمر بن علي النعماني ت ٧٧٥ هـ) ، تح عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٤٠- اللامات: الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢ ، ١٩٨٥ م.
- ٤١- مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي(أبو محمد مكي بن أبي طالب ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٤٢-المقتضب:لمبرد(أبوالعباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب، بيروت،(د. ت).
- ٤٣- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: الياضي(عبد الله بن أسعد بن علي ت ٧٦٨ هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
- ٤٤- مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٤٥- معاني القرآن : الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١٥ هـ) تحقيق د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠ م.
- ٤٦- معاني القرآن: الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ط ١ ، ١٩٥٥ م.

- ٤٧- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج (إبراهيم بن السري بن سهل ت ٣١١ هـ) ، تحقيق عبد الجليل عبدة شليبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ م .
- ٤٨- معالم العلماء : ابن شهر آشوب(محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني ت١١٩٢هـ) ، تحقيق محمد الجلاي، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- ٤٩- معجم الأدباء : ياقوت الحموي(شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣ م.
- ٥٠- المغرب في ترتيب المُعَرَّب: المُطَرِّزِي(برهان الدين ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت (د. ت).
- ٥١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر ، بيروت، ط٤، ١٩٧٩ م .
- ٥٢- مفاتيح الغيب- التفسير الكبير : فخر الدين الرازي (أبو عبد الله بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي ت ٦٠٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٩ م .
- ٥٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ٢٠٠٥ م .
- ٥٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري(كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.
- ٥٥- النيل ومنطقها- دراسة في الأحوال الجغرافية والإدارية والفكرية حتى نهاية القرن السابع الهجري، رسالة ماجستير، الباحث عامر عجاج حميد، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٤م.
- ٥٦- نواهد الأبحاث وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي): السيوطي، جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين، السعودية (٣ رسائل دكتوراه)، ٢٠٠٥ م
- ٥٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، مصر، (د. ت).
- ٥٨- الوافي بالوفيات: الصفدي(صلاح الدين خليل بن أيبك ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان(أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ت ٦٨١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٤٨م.

- ١- تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٩٩-٣٠٢، ومعالم العلماء، لابن شهر آشوب ٤٦/١، ومعجم الأدياء ٦: ٢٧٧٥-
- ٢٧٧٦، ووفيات الأعيان ٤٥/٦- ٥٠ ، والوفاي بالوفيات ١٧٤/٢٧ - ١٧٧، وعمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب ١٣٦، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢، وديوان الإسلام ١٧٧/٣، والكنى والألقاب ٤-٦، والأعلام ٧٤/٨.
- ٢- ينظر: نزهة الألباء ٤٨٥، ومعجم الأدياء ٧: ٢٧٧٥، ووفيات الأعيان ١٨٣/٢، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.
- ٣- ينظر: وفيات الأعيان ٦/ ٥٠ ، والوفاي بالوفيات ١٧٤/٢٧.
- ٤- نزهة الألباء ٤٨٥.
- ٥- وفيات الأعيان ٤٥/٦.
- ٦- بغية الوعاة ٣٢٤/٢
- ٧- ينظر: معجم الأدياء ٦/٢٧٧٥، وبغية الوعاة ٢/٢٣٤.
- ٨- ينظر: وفيات الأعيان ٦/٤٦، وبغية الوعاة ٢/٢٣٤.
- ٩- ينظر: ينظر: معجم الأدياء ٦/٢٧٧٥، وفيات الأعيان ٦/٤٦، وبغية الوعاة ٢/٢٣٤، والأعلام: ٨/ ٧٤-٧٥.
- ١٠- ينظر: معجم الأدياء ٦/٢٧٧٦، ووفيات الأعيان ٦/٤٦، وبغية الوعاة ٢/٢٣٦.
- ١١- ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٢٣٥، ٢/١١٢، و٥/٦٨، ٨٣، و٧/١٣١، و١٣/٨٤.
- ١٢- سورة البقرة: من الآية ١٧.
- ١٣- سورة الزمر: الآية ٣٣.
- ١٤- الجامع لأحكام القرآن ١/٢٣٣. والنص في: أمالي ابن الشجري ٣/٥٧.
- ١٥- سورة الأنعام: من الآية ١٥١.
- ١٦- سورة المائدة: من الآية ١٠٥.
- ١٧- الجامع لأحكام القرآن ٧/١٣١. والنص في: أمالي ابن الشجري ١/٧٢.
- ١٨- ينظر: أمالي ابن الشجري (التحقيق) ١٨٥، ومرآة الجنان ٣/٢٧٥.
- ١٩- سورة المعارج: من الآية ٤٠.
- ٢٠- سورة الأعراف: من الآية ١٢.
- ٢١- أمالي ابن الشجري ١/ ٧٢-٧٣.
- ٢٢- سورة ص: من الآية ٦.
- ٢٣- ينظر: التحرير والتنوير ٨/١٥٧.
- ٢٤- سورة الفرقان: من الآية ٧٧.
- ٢٥- الجامع لأحكام القرآن ١٣/٨٤.
- ٢٦- ينظر: معاني القرآن ٢/٢٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٧٨.
- ٢٧- سورة الرحمن: الآية ٦٠.
- ٢٨) بحار الأنوار ٨١/٢٢٤.

- ٢٩ - سورة البقرة : الآية
- ٣٠ - فتوح الغيب ٤٢٩/٢
- ٣١ - ينظر: أمالي ابن الشجري ٩٦/١.
- ٣٢ - ينظر: المصدر نفسه ٩٦/١.
- ٣٣ - ينظر: فتوح الغيب ٤٢٩/٢.
- ٣٤ - ينظر: معني اللبيب ١٤٠/١.
- ٣٥ - سورة البقرة : الآية
- ٣٦ - فتوح الغيب ٥٨٤/٢.
- ٣٧ - ينظر: البديع في علم العربية ١٦٩/١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٥٧/٣.
- ٣٨ - ومن تلك العوامل أيضاً: حروف التمني، والترجي، وأدوات التشبيه، والظروف، والجار والمجرور، وأدوات الاستفهام الذي يقصد بها التعجب، و أدوات النداء. ينظر: البديع في علم العربية ٢٠٠/١ - ٢٠١.
- ٣٩ - ينظر: المقتضب ٣٣/٣، و همع الهوامع ٧٤/٢ .
- ٤٠ - ينظر : همع الهوامع : ٧٤/٢.
- ٤١ - البيت غير منسوب، في : شرح التصريح : ١٨٧/١، وهمع الهوامع : ١١٤/١.
- ٤٢ - البيت غير منسوب في : شرح الرضي على الكافية : ٣٢١/٢، وشرح التصريح : ١٨٧/١، وهمع الهوامع : ١١٤/١
- ٤٣ - ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٨٥-٣٨٦، وشرح الرضي : ٣٢١/٢، وهمع الهوامع : ٧٤/٢.
- ٤٤ - ينظر : شرح الرضي ٢٩٠/٢.
- ٤٥ - سورة البقرة : من الآية ١٠٩.
- ٤٦ - ينظر: أمالي ابن الشجري ١٦٨/٣ - ١٦٩.
- ٤٧ - فتوح الغيب ٤٣/٣.
- ٤٨ - ينظر: نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار ٢٩٨/٢.
- ٤٩ - ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٨/١.
- ٥٠ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٧١/٣، والبحر المحيط ٥٥٩/١، والتحرير والتنوير ٦٧٠/١.
- ٥١ - سورة النحل : من الآية ٢٦.
- ٥٢ - سورة البقرة: من الآية ٧٩.
- ٥٣ - سورة ص : الآية ٤٢.
- ٥٤ - سورة الأنعام : من الآية ٣٨.
- ٥٥ - سورة الأنعام : من الآية ١٥١.
- ٥٦ - البحر المحيط ٦٨٥/٤.
- ٥٧ - سورة البقرة: الآية ١٣٥.

- ٥٨ - الدر المصون ٣٢٣/٢. ورأي ابن الشجري في: أمالي ابن الشجري ٢٥/١.
- ٥٩ - ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٥١٦ / ٢، ونواهد الأبيكار وشوارد الأفكار ٣٢٣/٢.
- ٦٠ - ينظر: شرح التسهيل ، لابن مالك ٣٤٢/٢.
- ٦١ - سورة البقرة: من الآية ١٩٧.
- ٦٢ - البيت لسعد بن مالك القيسي، وهو من شواهد: كتاب سيبويه ٥٨/١ و٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٠/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٦/١، و٣٤/٣.
- ٦٣ - البيت غير منسوب ، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٧٥/١، والتذليل والتكميل ٢٨٢/٤، و٣١١/٥، والجنى الداني ٢٩٢.
- ٦٤ - البيت للنابغة الجعدي في: ديوانه ١٨٦.
- ٦٥ - الدر المصون ٣٢٤ / ٢.
- ٦٦ - كتاب سيبويه ٢٩٦/٢.
- ٦٧ - ينظر: المقتضب ٣٦٠ / ٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١٤٢/٤، ٩٦/١، واللامات ١٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/١، ٢٤/١، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ٤٣/٣، والحجة في القراءات السبع ١٤٩/١ .
- ٦٨ - ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/١.
- ٦٩ - ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣، والتذليل والتكميل ٢٨٥/٤، والجنى الداني ٢٩٢، ومغني اللبيب ٣١٦/١، والخلاصة الشافية ٢٤٣/٢. ٢٧٣. وهمع الهوامع ٤٥٦/١، وحاشية الصبان ٣٧٢/٢.
- ٧٠ - الخلاصة الشافية ٢٤٥/٢.
- ٧١ - هو برهان الدين، أبو الفتح، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي، الخوارزمي المُطَرِّزِي (ت ٦١٠هـ)، أديب، وعالم باللغة، ولد في خوارزم وتوفي فيها، من كتبه : الإيضاح في شرح مقامات الحريري ، والمصباح في النحو ، والمُعْرَب في ترتيب المُعْرَب، وهو معجم لغوي . والنص في : المُعْرَب في ترتيب المُعْرَب ٥٣٧/١.
- ٧٢ - التذليل والتكميل ٢٨٥.٢٨٤/٤، وينظر: همع الهوامع ٤٥٨/١..
- ٧٣ - ينظر: التذليل والتكميل ٢٨٥ / ٤.
- ٧٤ - ديوان حاتم الطائي ١٢٣.
- ٧٥ - أمالي ابن الشجري ٤٣١-٤٣٣.
- ٧٦ - ينظر: المصدر نفسه ٤٣١/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤١ / ١، وارتشاف الضرب ١٢٠٩ / ٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥١١/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٥٦ / ٣، وهمع الهوامع ٤٥٧ / ١.
- ٧٧ - ينظر: شرح الكافية الشافية ، وتعليق الفوائد ٢٥٦ / ٣، وهمع الهوامع ٤٥٧ / ١.
- ٧٨ - سورة آل عمران: من الآية ٤١.
- ٧٩ - نواهد الأبيكار ٥٢٨/٢. ورأي ابن الشجري في: أمالي ابن الشجري ١٧٤/٣.
- ٨٠ - أمالي ابن الشجري ١٧٥ / ٣.
- ٨١ - معاني القرآن للأخفش ٢١٧/١.

- ٨٢ - إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٥٧.
- ٨٣ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢٥، والبحر المحيط ٣/ ١٤٠.
- ٨٤ - الكشف ١/ ٣٦١.
- ٨٥ - مفاتيح الغيب ٨/ ٢١٦.
- ٨٦ - أنوار التنزيل ٢/ ١٦.
- ٨٧ - البحر المحيط ٣/ ١٤١.
- ٨٨ - الدر المصون ٣/ ١٦٥.
- ٨٩ - شرح شذور الذهب ٣٦.
- ٩٠ - تفسير القمي ١/ ١٠١.
- ٩١ - بحار الأنوار ١٤/ ١٨٥.
- ٩٢ - المصدر نفسه ١٤/ ١٧١.
- ٩٣ - سورة الأنفال: الآيات ٤ - ٦.
- ٩٤ - نواهد الأبيكار ٣/ ٤٥٧ - ٤٥٨.
- ٩٥ - أنوار التنزيل ٣/ ٥٠.
- ٩٦ - أمالي ابن الشجري ٣/ ١٨٥. والرأي في الأصل للزجاج في: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٠٠.
- ٩٧ - المصدر نفسه ٣/ ١٨٥. والرأي في الأصل للقراء في: معاني القرآن ١/ ٤٠٣.
- ٩٨ - المصدر نفسه ٣/ ١٨٥. ممن ذكر هذه الأقوال أيضاً النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٩٠.
- ٩٩ - المصدر نفسه ٣/ ١٥٨. هذا الرأي في الأصل للأخفش في: معاني القرآن ١/ ٣٤٥.
- ١٠٠ - المصدر نفسه ١/ ١٣٢. هذا الرأي في الأصل لابن قتيبة في: تأويل مشكل القرآن ١٤٠.
- ١٠١ - البيت للشنفرى في ديوانه ٤٨.
- ١٠٢ - ديوان عنتره ١٩٩.
- ١٠٣ - تأويل مشكل القرآن ١٤٠.
- ١٠٤ - بحار الأنوار ١٩/ ٢١٣.